بينما طالبت « دي فلت » بقطع العلاقات مع ليبيا . واستدعت اسرائيل من جانبها « سفيرها » في بون بحجة التشاور . وواجه فيلي برانت الحملة بعملية توازن ظهر فيها واضحا حرص المانيا على المحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية وعلى علاقة سياسية مميزة مع اسرائيل. فبعد ان اعتبر ، في مقابلة مع مجلة نيوزويك الامريكية (١١/٦) ان « ردود الفعل الاسرائيلية مبالغ فيها » مذكرا بان « الاسرائيليين انفسهم بادلوا المساجين مقابل ركاب طائرة عام ١٩٦٨ » وبان عطفه على المنطلقات الاسرائيلية لن يمنعه من ان يعارض بعض مطالبها اذا اقتضى الامر ، عمل على تهدئة الجانب الاسرائيلي فارسل رسالة شفوية الى غولدا مئير عن طريق سفيره في القدس فون بوتكامر اعلن فيها تأسفه للتطور السيء للعلاقات وحرصه على ابقائها على مستوى حسن. واعتبرت اسرائيل هذه الرسالة انهاء للازمة يسمح بعودة « السفير » الاسرائيلي الى بون .

وقد اظهرت هذه الاحداث مرة اخرى الدور المتعاظم الذي تحاول دول اوروبا الغربية القيام به في « الصراع العربي الاسرائيلي » ، مما يدفع بعض الاطراف المعنية الى التسابق في كسب ودها . وما كان انضمام بريطانيا وايرلندا والدانمرك الى الدول الست الاصلية (والذي توج باتعقاد مؤتمر قمة الدول التسع في باريس في ١٩/١١) ، الا ليزيد من اهمية « المجموعة الاقتصادية الاوروبية » . ولكن جميع الدلائل تشير الى حذر دول السوق المشتركة الشديد تجاه اية خطوة في اطار سياسة شرق اوسطية جديدة . هذا الحذر عبر عنه وزير خارجية فرنسا امام الجمعية العمومية الفرنسية في ١٠/١٦ بقوله « ان احداثا عدة ــ وخاصة عملية ميونيخ ونتائجها ــ تفرض في الظروف الحالية عناية خاصة في اتخاذ اية مبادرة اوروبية » مضيفا بان « شروط سلام مقبول من اسرائيل ومصر ليست سهلة التحديد الان » .

وكان محمد حسنين هيكل قد اشار قبل ذلك الى فشل جولة الزيات الاوروبية في توفير مصادر سلاح جديد مكان المصدر السوفياتي . كما اكد ابا ايبان في نيويورك ان لقاءاته في اروقة الامم المتحدة اوضحت له عدم رغبة دول اوروبا الغربية في اتخاذ اية مبادرة في الازمة .

لكن هذا الحذر ــ الذي قد يفسر بغياب اوروبا الغربية عمليا من الساحة وحرصها على عدم اساءة العلاقات مع العرب واسرائيل معا ــ لم يمنع بعض دولها من اتخاذ مبادرات ذات دلائل . فاكد بيير هارميل وزير خارجية بلجيكا اثناء زيارة عبدالحليم خدام وزير الخارجية السورية ، تعلق بلجيكا بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي ينص اساسا ــ حسب رأيه ــ على مبدأ رفض ضم الاراضي بالقوة وعلى ضرورة توفير الامن والسلام لدول المنطقة كافة (ويبدو ان الدبلوماسية البلجيكية نشيطة بشكل خاص في هذا المضمار) . واعلن سفير المانيا الجديد في القاهرة في ١١/٤ حرص بون على تنفيذ القرار نفسه ببنوده كافة . كما اثارت اللقاءات الطويلة في باريس بين المسؤولين الفرنسيين (بمن فيهم بومبيدو) وعبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا ، التساؤلات حول مدى تطرق الطرفين الى قضايا اخرى الى جانب العلاقات الاقتصادية . وابرزت « المجموعة الاوروبية » اهتمامها « بقضية الشرق الاوسط » باقرار مساعدة قدرها ١٦٥ مليون فرنك فرنسي تقدم خلال خمس سنوات عن طريق الاونروا « لاعانة اللاجئين الفلسطينيين » .

وفي الامم المتحدة ، نشرت اللجنة الخاصة للاستقصاء حول التصرفات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ــ والتي تضم ممثلي سيلان ويوغوسلافيا والصومال ــ تقريرها ، الذي ابرزت فيه محاولات اسرائيل الدائبة لتغيير معالم الاراضي المحتلة باقامة مستعمرات عديدة وبحمل السكان الاصليين على مغادرة اراضيهم . كما اكدت على ان حقوق الانسان قد خرقتها اسرائيل التي تعمل ما في وسعها لطمس الشخصية الفلسطينية . وطالبت اللجنة بان يقوم الصليب الاحمر الدولي بالاشراف على حماية السكان . وقد واجه المندوب الاسرائيلي هذا التقرير بهجوم عنيف .

ومن جهة اخرى ، افتتحت اللجنة القانونية للجمعية العمومية يوم ١١/٩ نقاشها حول موضوع « الارهاب » . وقد استهل رئيس اللجنة ، البلجيكي اريك سوي ، الاجتماعات بمطالبة الدول الاعضاء بالتوقيع على المعاهدات القائمة بخصوص خطف الطائرات وحماية الدبلوماسيين ، معلنا عن اجماع الوفود التي التقى بها حول موضوع مكافحة الارهاب ، علما بان تحديد الكلمة سيكون